

عماد اشتية وحسني عوض وفخري دويكات* أسباب تراجع مكانة "فتح": دراسة ميدانية

تحاول هذه الدراسة أن تكتشف الأسباب التي جعلت حركة "فتح" في طور التراجع النسبي، والانحسار المتدرج في مكانتها السياسية والجماعية. وقد عمد معدو هذه الدراسة إلى تنظيم استبيان علمي، واختيار عينة عشوائية من 108 أفراد ينتمون إلى مستويات تنظيمية متعددة في حركة "فتح"، توصل الباحثون من خلالهما إلى خلاصات معيارية تفسر لماذا تراجعت الحركة عن مكانتها الريادية في صفوف الشعب الفلسطيني. علاوة على ذلك، قدم الباحثون مجموعة من التوصيات التي من شأنها - بحسب معدّي هذه الدراسة - أن تعيد حركة "فتح" إلى مكانتها المشهود لها في حياة الشعب الفلسطيني.

كان لحركة التحرير الوطني الفلسطيني ("فتح") شأن ريادي مهم ومميز في النضال الوطني الفلسطيني، وفي مواجهة إسرائيل، وذلك من خلال رؤية وطنية ومنهجية عمل تعتمدان على استراتيجيات واضحة في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وهذه الحركة، وإن كانت أخفقت في بعض الأحيان، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاهلها أو التقليل من أهميتها، كما أنها تعاملت بمرونة ثورية وعقلانية واقعية، واستجابت للكثير من التغيرات في مختلف المراحل التاريخية، مرتكزة على مبادئها ورؤيتها الوطنية، ومستمدة قوتها من رصيدها النضالي، ومن قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين الذين شكلوا مدرسة نضالية حقيقية زودت أبناءها بالقيم الثورية والنضالية، ومن ثقتها أيضاً بقدرات قائدها المؤسس الشهيد ياسر عرفات، وما يتمتع به من كاريزما حقيقية.

ولوحظ بعد نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في 2006/12/25، أن البعض فسّر هذه النتائج على أنها مؤشر إلى تراجع الحركة عن قيادة النضال الوطني الفلسطيني، وإلى أنها خسرت كثيراً من شعبيتها وزخمها الوطني. ومع أن الفتحاويين أدركوا مبكراً حجم الخسارة التي ألمت بحركتهم، الأمر الذي جعل قيادة الحركة تسارع إلى اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية الفورية، إلا إنهم بدأوا أيضاً حواراً داخلياً جاداً ومسؤولاً وقاسياً في أحيان أخرى لدراسة أسباب التراجع ووضع الخطط لمعالجة الآثار التي قد تترتب على هذه النتيجة. ومثلما لا يمكن القول في أي حال من الأحوال إن سبباً واحداً بعينه هو الذي يقف وراء هذا التراجع، بل ثمة أسباب كثيرة وعوامل متعددة، فإن هذا التراجع أيضاً لا يمكن أن يعزى إلى مرحلة تاريخية بعينها، وإنما هي حالة النضال الوطني الفلسطيني وما اعترأها من فترات قوة وضعف، وما علق بها من شوائب عبر تاريخ النضال الوطني الفلسطيني الطويل.

مشكلة الدراسة

يدور الحديث في أوساط الفتحاويين - أكان ذلك في الجلسات التنظيمية المغلقة للحركة، أم على مستوى النقاش الشعبي والجماعي - على أن تراجعاً طرأ على مكانة "فتح" في الساحة الفلسطينية. ومع أن الأسباب والعوامل التي تقف وراء هذا التراجع تبدو مختلفة، فإن هناك إجماعاً على أن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية كانت المؤشر الأقوى إلى هذا التراجع. والسؤال المهم هنا الذي يمثل مشكلة الدراسة هو: هل إن نتائج هذه الانتخابات مؤشر حقيقي إلى حجم كل فصيل من فصائل العمل الوطني الفلسطيني داخل الساحة الفلسطينية؟ وهل هذا هو الحجم الحقيقي لحركة "فتح" داخل المجتمع الفلسطيني، أم إن بنية العلاقات داخل الحركة، بما فيها الصراعات بين الهياكل القيادية والكادرية العمودية منها والأفقية، قد عكست نفسها على وحدة الحركة، وبالتالي على نتائج الانتخابات؟ وهل عوقبت "فتح" نتيجة سلوك عدد من أفرادها، والذي وصل في أحيان إلى مستوى الفساد الذي أتهم به بعض موظفي السلطة الذين ينتمون أصلاً إلى الحركة، وفي أحيان أخرى إلى مستوى الفلتان الأمني الذي أُلصق بعدد من عناصر "فتح"، فأصبحت هي من دون غيرها مسؤولة عنه، أم إن ذلك هو جوهر الحالة العامة للإخفاق السياسي الذي حال دون تحقيق "فتح" مشروعها الوطني الذي تطلعت إلى تحقيقه من خلال التفاوض السياسي الذي انطلق في أوسلو؟

إن هذه المقالة تسعى للتعرف إلى العوامل والأسباب الفعلية التي أدت إلى تراجع حركة "فتح" في الساحة الفلسطينية، والتي تم تحديدها بعوامل عدة، منها ما هو مرتبط بالبنية التنظيمية للحركة، ومنها ما هو مرتبط بالإخفاقات السياسية التي حالت دون ولادة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبعضها سلوكي مرتبط بالممارسات اليومية وبطبيعة العلاقات بالذات وبالآخر.

أهمية الدراسة

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي أدته حركة "فتح" في حياة الشعب الفلسطيني، فهذه الأخيرة هي:
- 1 - صاحبة المشروع الوطني الفلسطيني، وهي صاحبة مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي التي أسست النظام السياسي الفلسطيني.
 - 2 - هي العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي قائدة النضال الوطني الفلسطيني، وبالتالي فإن تراجع مكانتها يشكل تراجعاً للنظام السياسي الفلسطيني، وتراجعاً عن حلم الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.
 - 3 - شكلت "فتح"، وعلى مدار أعوام النضال الفلسطيني، ضماناً لوحدة الشعب الفلسطيني وتطلعاته نحو المستقبل، وتراجع الحركة يمس بشكل مباشر استقرار الشعب الفلسطيني ووحدته.
 - 4 - تتناول هذه الدراسة النخبة القيادية لحركة "فتح"، والتي ربما يكون لديها القدرة على رصد وتحليل الأسباب التي أدت إلى تراجع الحركة، وذلك من موقع المسؤولية والمعرفة والاطلاع.

مدخل نظري

يتفاعل الأفراد داخل النظم المختلفة، ويتنافسون للتمتع بالقوة والنفوذ وإشغال المناصب والمواقع الإدارية والتنفيذية وامتلاك الجاه والشرف والسمعة والشهرة والمنزلة العالية، علماً بأن هذه الأشياء جميعها، التي يتنافس عليها الأشخاص، تكون قليلة ونادرة ومحدودة، وليس من السهولة بمكان السيطرة عليها والتحكم فيها (الحسن 1984). ولذلك، ثمة دائماً تنافس وصراع بين الناس للاستحواذ على الثروة والقوة والمواقع الاجتماعية والسياسية القليلة والمحدودة والنادرة (Aczel 1995). وقد يؤدي هذا التنافس والصراع إلى نوع من الانقسام والتراجع، لكن يصعب القول إن سبباً واحداً هو الذي يقف وراء تراجع تنظيم أو حركة سياسية، وإنما هي أسباب كثيرة وعوامل متعددة. وبناء عليه، فإن الأزمة التي تعيشها "فتح"، والتي أدت إلى تراجعها، لا يمكن اقتصرها أو حصرها في إطار أو سبب واحد، بل هي مرتبطة بعوامل وإشكاليات متداخلة ومتشابكة بحجم تداخل وتشابك وتعدد الأدوار والمكانات التي شغلها "فتح" منذ تأسيسها، فمنها ما يتعلق ببنية الحركة التنظيمية، ومنها ما يتعلق بأسباب سياسية، وبعضها يتعلق بالسلوك والممارسات.

ومع وضوح مؤشرات التغيير في دور الحركة ومكانتها، والمتمثلة في مستوى التراجع الذي نقلها من الحكم إلى المعارضة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، فإن كثيرين يعتقدون أن الجهود المبذولة لإعادة الدور الحقيقي لـ "فتح" ما زالت دون المستوى المطلوب.

لقد شكلت البنية التنظيمية الداخلية للحركة جوهر الأزمة الفتاوية. فالفوضى التنظيمية الداخلية أوجدتها التشكيلات الفرعية التي ولدت داخل الحركة، والتي عملت بشكل مستقل نسبياً عن المرجعيات الرسمية، وكان من شأن ذلك ظهور حالة من التنافس غير المشروع بين أجنحة الحركة ومراكزها المتعددة، الأمر الذي أحال الحركة إلى جسم هلامي، متعدد الاستقطاب والمرجعيات، ويستمد تبريراته من استمرار بقاء الهيئات القيادية داخل "فتح" على حالها بلا تغيير أو تعديل، ومن دون أي بادرة لإجراء تغييرات ديمقراطية داخلية. وقد أدى استمرار هذه الحال لدى كثيرين إلى الشعور بالنقمة والغضب، وتفاقت الأمور حتى قبيل عقد المؤتمر السادس للحركة في 2009/8/4.

إن تعطيل العمل بالحياة التنظيمية داخل الحركة، وغياب الأسس والمبادئ الديمقراطية، وشل الهياكل والبنى التنظيمية وعدم قدرتها على امتلاك القدرة والصلاحيات للتقدم والنهوض واستنهاض الكادر الحركي، وما واكب ذلك من تعطيل للوائح الداخلية التي تحكم سلوك الأفراد وأداءهم، وتنظم واجباتهم وحقوقهم وتضمن لها التواصل والاستمرار، أمور كلها أدت إلى ظهور حالة من الشلل والجمود داخل الحركة، ولا سيما بعد الزيادة غير المسبوقة في حجم الحركة واتساعها في إثر الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والذي توج باتفاق أوسلو، وأتاح الفرصة لأول مرة لظهور علني لكادر الحركة على أرض الوطن وبلا خوف من ملاحقة، ولانتقال

العمل التنظيمي من السرية إلى العلنية، وهو ما أدى إلى عدم التدقيق في العضوية، وإلى التوجه نحو الكم لا النوع، ففتحت الأبواب أمام كثيرين للالتحاق بالحركة من دون تدقيق أو تمحيص، فتسلل إليها كثير من العناصر المتسلقة والمنحرفة وغير المنتمية، والتي وجدت أن من مصلحتها الوظيفية الانتماء الشكلي إلى الحركة، فأدت دوراً خطراً في تمزيق بنيانها وكيانها والإساءة إلى دورها ومكانتها التاريخية.

أمّا فيما يتعلق بالأسباب والعوامل السياسية، فقد أدى تعثر المشروع السياسي للحركة وما واكبها من إخفاقات حالت دون ولادة الدولة الفلسطينية المستقلة عقب أعوام من التفاوض الذي قادته منظمة التحرير وعمودها الفقري حركة "فتح"، إلى ظهور نوع من اليأس والإحباط الشعبي لدى أبناء الحركة الذين وصلوا إلى قناعة بعدم جدوى المفاوضات كوسيلة لتحقيق آمال الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، الأمر الذي أوقع الحركة في حرج كبير جعلها غير قادرة على بلورة خطاب وبرنامج سياسي واضح، فأضعف شعبيتها، وشكل خطراً جدياً على دورها ومكانتها ومستقبلها.

ومن جهة أخرى، فإن عدم الفصل بين برنامج السلطة وبرنامج الحركة كان له الأثر الكبير في الحركة: فحركة "فتح" حركة شعبية سياسية مجتمعية، لها برنامج يخاطب القاعدة الاجتماعية ويتبنى قضاياها أسوة بدور القوى السياسية الأخرى، هذا بالإضافة إلى قيادتها للمشروع الوطني، أمّا السلطة الوطنية فهي أداة مؤسسية سيادية عليا، وأداة نظامية لقيادة المجتمع الفلسطيني ككل داخلياً وخارجياً، وبما أنها أحد عناصر التنظيم الدولي، فإنه يترتب عليها التزامات سياسية وقانونية في مقابل ما تحظى به من حقوق في التمثيل الخارجي، وفي إقامة علاقات دولية بالعناصر الأخرى للتنظيم الدولي. ولذلك، فإن ربط مستقبل الحركة بمستقبل السلطة، وعدم الفصل بينهما، أثراً سلباً في دور "فتح" ومكانتها.

علاوة على ذلك، هناك غياب رموز قيادية ذات مكانة عالية نتيجة الاستهداف الإسرائيلي لقيادات الحركة التاريخية، والذي انتهى باغتيال الرئيس الراحل أبو عمار الذي طالما شكل مركز الثقل الرئيسي في حركة "فتح" وفي منظمة التحرير الفلسطينية، هذا الغياب الذي أدى إلى فرط الانسجام والانضباط داخل الحركة، وإلى تراجع مكانة "فتح" بصورة عامة. ولا شك أيضاً في أن غياب عدد من القادة الذين يتمتعون بشعبية واسعة في أوساط الشعب الفلسطيني، ويؤثرون في النسيج الاجتماعي بشكل كبير، قد انعكس سلباً على حركة "فتح"، ولا سيما أنها اعتمدت على هذه القيادات في التأثير، وفي استقطاب الشارع حول التنظيم.

وفي دراسة لمكتب التعبئة والتنظيم في قطاع غزة ورد أن ثمة مجموعة من الأسباب أدت إلى تراجع حركة "فتح"، مثل فشلها في حل إشكالاتها التنظيمية، والذي أضعف مكانتها القيمية، كما أن نوبانها في السلطة وتصدرها لها، وضعها في تناقض بين ما كانت تمثله من حركة شعبية تعبر عن نبض الجماهير، وبين تحولها إلى حزب السلطة مع ما رافق ذلك من تداخل القيادات والبرامج وأدوات التنفيذ بينها وبين السلطة، الأمر الذي حمل الحركة مسؤولية الإخفاقات التي عاشتها السلطة نتيجة ما شاب مسلكيات بعض العناصر المحسوبة على الحركة.

النخب داخل المجتمع

تُعرف النخبة بأنها جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزاً في حياة مجتمعاتهم. ومؤشر هذا التميز في الأدوار كامن في تأثيرهم البالغ في مجريات الأمور وتوجيهها، وكذلك تأثيرهم في عمليات صناعة القرارات المهمة في مختلف مجالات الحياة (مارشال 2000). وتدرج النخب عبر المستويات المتعددة للبناء الاجتماعي السياسي، بدءاً بالنخبة السياسية الحاكمة، ومروراً بما يمكن أن نطلق عليه النخب الوسيطة (كجماعات المثقفين والعلماء على سبيل المثال لا الحصر)، وانتهاءً بالنخب المحلية على مستوى المدن الصغيرة والقرى. وللنخبة (أو النخب) وفقاً لهذا التعريف، دور بالغ في توجيه مسار المجتمع وتحديد مستقبله.

ويعرف "ميلز" الصفوة من خلال وضعهم في البناء الاجتماعي وما يملكون من قوة (Mills 1987)، بينما يعرفه "باريتو" على أسس بيولوجية، أي امتلاك الإنسان أنواعاً من الخصائص البيولوجية - الرواسب - (Pareto 1985)، لكنهما يتفقان في أن الصفوة أو النخبة هي محرّكة التاريخ.

وهناك تصنيفات أخرى للنخب، كأن نصنفها بحسب المجالات أو النطاقات التي تظهر فيها، كالنخب الاقتصادية، والفنية، والمهنية، والسياسية، أو وفقاً لوظائفها، أو استناداً إلى نظم المجتمع المختلفة، أو كأن نصنفها إلى نخب

سياسية، ونخب غير سياسية، على اعتبار أن النخب السياسية هي تلك الجماعات الأكثر تأثيراً في القرارات السياسية المهمة، بينما يكون للنخب غير السياسية تأثير في مجالات أخرى.

وتختلف النخب في طبيعتها تأثيرها وفقاً لما تتمتع به من قوة ومن نفوذ، ولذلك فإن أقوى هذه النخب وأشدها نفوذاً هي تلك التي تطلق عليها النخبة المركزية، والتي تتكون من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتطور في فلك هذه النخبة المركزية نخب سياسية واجتماعية عديدة، فمن النخب السياسية، هناك النخب الحزبية التي تتكون من قادة الأحزاب الرئيسية، ومن الأحزاب التي لا تزال في طور التشكيل، وكذلك النخب السياسية في المدن والقرى المكونة من الزعماء المحليين وأعضاء المجالس المحلية والقادة المحليين. أما النخب الاجتماعية فتضم خليطاً من النخب المهنية (قادة النقابات)، والمدنية (قادة المؤسسات الطوعية وجماعات الضبط السياسي)، والنسوية (النساء النشيطات في مجال الحقل النسوي)، والدينية (كبار رجال الدين)، والطلائعية (قادة الطلاب ورواد الأنشطة الجامعية)، في حين يقصد بالنخب الفتاوية أعضاء الكادر التنظيمي الذين يشغلون مواقع رسمية عليا داخل بنية الحركة التنظيمية، والذين لهم تأثير كبير في اتخاذ القرار، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم على المستوى المركزي للحركة، والذين تم تحديدهم بأعضاء لجان الإقليم، وأمناء سر المناطق التنظيمية، وأمناء سر المكاتب الحركية، وممثلي الحركة في المجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني.

وتؤدي النخب دوراً كبيراً في حياة مجتمعاتها، فالقرارات التي تشارك في صنعها، والسلوك الذي تنتهجه في إصدار هذه القرارات وفي تنفيذها، يؤثران تأثيراً كبيراً في صناعة تاريخ المجتمع وتحديد مساره. فعلى الرغم من أن القرارات السياسية، والتشريعات التي تحدد مسارات الحياة المتعددة وأطرها المعيارية، تصدر عن مؤسسات كالمجالس التشريعية، إلا أن هذه المؤسسات تسير أموراً من خلال نخب، أي أعداد قليلة من الأفراد تشكل غالباً "أوليغارشيات" داخل هذه المؤسسات يكون لها دون غيرها التأثير الأكبر في القرارات التي تصدر أو التشريعات التي تُسن. ومثل ذلك يقال عن المؤسسات التنفيذية التي تحول هذه القرارات والتشريعات إلى سياسات واقعية.

لقد استخدمت كلمة نخبة في القرن السابع عشر، وطبقاً لقاموس "أكسفورد" فإن أقدم استخدام عرف لكلمة نخبة في اللغة الإنكليزية كان سنة 1823 حين كانت تطلق على الجماعات الاجتماعية، بيد أن المصطلح لم يستخدم استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وفي ثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وأميركا خاصة، حين انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للنخبة. وباختصار، ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة للمفهوم، فإن المدلول العام لمفهوم النخبة يشير إلى جماعة أو فئة متميزة من الناس تشغل مكاناً مرموقاً في المجتمع (زايد 2001).

وتظهر جماعات النخب في المجتمعات كلها، بسيطة كانت أو معقدة، ويجمع علماء الاجتماع والسياسة على أن هذه النخب تتمتع بوضع اجتماعي ومكانة اجتماعية متميزة، وبامتلاك السلطة والنفوذ، بالإضافة إلى مهارات خاصة، وأن جماعة النخبة قلة.

ويتضح مفهوم النخب المتعددة بشكل جلي في بعض الدراسات التي افترضت وجود نخب استراتيجية في مختلف ميادين الحياة، في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني، وأن لكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها. لقد أصبح في إمكاننا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية، وأخرى اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني وفي الميدان الثقافي، لكن من دون أن تصل إلى سدة الحكم. فالجماعات التي تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها، وتلك التي تقود الصيغ الثقافية الحاكمة، وكذلك الجماعات الرائدة في مجال حقوق الإنسان وفي نطاق الدفاع عن البيئة أو الأسرة، إلخ، كلها تتضافر جهودها مع جهود النخب الاستراتيجية في المجالين الاقتصادي والسياسي، من أجل أن يعمل المجتمع بتنسيق فعال بحيث تظهر النخب في مجالات متعددة في القرية، والمدينة، والمؤسسة، والتنظيم، وفي المجال المدني عامة (زايد 2005).

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من النخب الفتاوية في بعض محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس؛ قلقيلية؛ طولكرم؛ سلفيت)، وقد تم تحديد هذه النخب من خلال المواقع القيادية التي تشغلها، وذلك على النحو الآتي:

- أعضاء لجنة إقليم "فتح" في كل محافظة.
- أمناء سر المناطق التنظيمية في كل محافظة.
- أمناء سر المكاتب الحركية في كل محافظة.

- أعضاء المجلس الثوري في محافظات نابلس وطولكرم وقلقيلية.
 - ممثلي حركة "فتح" في المجلس التشريعي في كل محافظة.
 - ممثلي حركة "فتح" في المجلس الوطني في كل محافظة.
- ويقدّر عدد الذين يشغلون هذه المواقع التنظيمية في محافظات شمال الضفة الغربية بنحو 200 كادر فتحاوي.

عينّة الدراسة

أُجريت الدراسة على عينة قوامها 108 أفراد من النخبة التنظيمية في محافظات نابلس، وطولكرم، وسلفيت، وقلقيلية، وقد اختيرت هذه العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، وشكلت 54% تقريباً من المجتمع الأصلي، مع أن العينة في البحوث المسحية تكون ممثلة لمجتمع الدراسة عندما تكون نسبة التمثيل فيها 20% وما فوق، وذلك في مجتمع الدراسة الذي يكون بالمئات (عودة وملكاوي 1992). وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع إلى 111 استبياناً استُبعد منها 3 استبيانات بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، فأصبحت عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها 108 كادرات فتحاوية.

نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية، وذلك من وجهة نظر عينة من النخب الفتحاوية في بعض محافظات شمال الضفة الغربية، علاوة على تحديد أثر كل من متغيرات الجنس، والعمر، ومكان السكن، والمحافظة، والمسمى التنظيمي، في درجة تأثير هذه الأسباب والعوامل. وبعد عملية جمع البيانات، تمت معالجتها إحصائياً وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1 - الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنية التنظيمية للحركة

جدول (1)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تأثير الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنية التنظيمية، والتي أدت إلى تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها، مرتبة تنازلياً بحسب درجة السبب أو العامل

الرقم في الاستبيان	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة تأثير السبب
3	عدم قيام المؤسسات القضائية للحركة بدورها في تطبيق نظام المحاسبة والمساءلة وإيقاع العقوبات على المخالفين من أبناء الحركة	4.64	92.9	كبيرة جداً
5	إخفاق الحركة في توحيد جهود أبنائها الفتحاويين لخوض معركة الانتخابات التشريعية	4.59	91.8	كبيرة جداً
4	غياب الضوابط والقوانين التي تحدد سلوك الأفراد في مختلف مراتبهم القيادية والوسطية	4.53	90.7	كبيرة جداً
1	تعطيل العمل بالنظام الداخلي للحركة الذي يوجه سلوك الأفراد بمختلف مستوياتهم داخل الحركة وخارجها	4.52	90.5	كبيرة جداً
10	غياب مؤسسات التنشئة الحركية التي تعمل على إعداد وتربية الأجيال تربية وطنية فتحاوية	4.47	89.4	كبيرة جداً
12	إهمال متابعة النشء الجديد وإعداده وطنياً وثقافياً وتنظيمياً	4.43	88.7	كبيرة جداً
9	عدم توزيع المهام التنظيمية لإشراك أكبر عدد ممكن من الكادر المؤهل	4.38	87.7	كبيرة جداً

6	عجز قيادة الحركة عن استنهاض كافة كوادرها ومؤيديها بعد الإخفاق في الانتخابات التشريعية الثانية	4.37	87.4	كبيرة جداً
8	عدم التركيز على تحديد العضوية (شروطها وواجباتها وحقوقها)	4.36	87.2	كبيرة جداً
2	شل مؤسسات الحركة وتعطيل برامجها وخدماتها لمصلحة مؤسسات السلطة	4.34	86.8	كبيرة جداً
14	عدم وجود مؤسسات خدمية فتحاوية فاعلة مستقلة عن مؤسسات السلطة (مؤسسات تعليمية وصحية وغيرها) تعنى بأبناء الحركة وعائلاتهم	4.33	86.6	كبيرة جداً
11	ضعف البرامج والأنشطة التي تساهم في بناء الشخصية الفتحاوية	4.33	86.6	كبيرة جداً
15	ضعف العمل المؤسسي والارتجالية في إدارة الحركة	4.32	86.4	كبيرة جداً
16	عدم استحداث الهيئات واللجان اللازمة والمتخصصة على قاعدة الكفاءة والخبرة المهنية	4.30	86.1	كبيرة جداً
7	فشل الحركة في إعادة بناء نفسها (أطرها ومؤسساتها وكوادرها) على أسس عصرية	4.19	83.8	كبيرة جداً
13	عدم وجود مؤسسات خدمية فتحاوية للأسرى والجرحى وعائلات الشهداء تقدم خدمات مميزة	4.037	80.7	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية للأسباب والعوامل المتعلقة بالبنية التنظيمية للحركة	4.387	87.7	كبيرة جداً

استخلص فريق البحث مما تقدم أن أكثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنية التنظيمية للحركة تأثيراً في تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية، هي تلك المتعلقة بعدم قيام المؤسسات القضائية للحركة بدورها في تطبيق نظام المحاسبة والمساءلة، وفي إيقاع العقوبات على المخالفين من أبناء الحركة، وكذلك غياب الضوابط والقوانين التي تحدد سلوك الأفراد في مختلف مراتبهم القيادية والوسطية والقاعدية، وأيضاً تعطيل العمل بالنظام الداخلي للحركة الذي يوجه سلوك الأفراد داخل التنظيم وفي علاقتهم بالآخر. ويأتي غياب مؤسسات التنشئة الحركية التي تعمل على إعداد الأجيال وتربيتها تربية وطنية، بالإضافة إلى إهمال متابعة النشء الجديد وإعداده وطنياً وتنظيمياً، في المقام الثاني كعواملين أدبياً إلى تراجع مكانة الحركة ودورها.

ويعزو فريق البحث ذلك إلى أنه في الوقت الذي لا بد للمؤسسة من أن تضبط سلوك أفرادها وتوجهه من خلال نظام للمحاسبة متمثل بالإنابة والعقاب، لا بد أيضاً من القيام بفعاليات بناءية لبناء الشخصية الفتحاوية الملتزمة من خلال مختلف مؤسسات التنشئة الحركية. ولذلك، يتضح أن النخب الفتحاوية تدرك أهمية مؤسسات التنشئة في إعداد الجيل، وكذلك أهمية منظومة القواعد والقوانين والضوابط التي توجه السلوك داخل الحركة وتحده.

وفي المجمل، يلاحظ أن المجال المتعلق بالبنية التنظيمية وبتفاعل الأفراد والجماعات داخل البناء التنظيمي بمختلف أنساقه الرئيسية والفرعية، يحتاج إلى ضوابط وقوانين وتفعيل للمؤسسات القضائية التي تضمن سلوكاً ملتزماً للأفراد في أثناء تفاعلهم، وأنه في الوقت نفسه، لا بد من وجود مؤسسات التنشئة الحركية التي تعزز الثقافة الوطنية وتكرس أنماطاً علياً من السلوك كي تتمثل في وجدان الفتحاويين وتفكيرهم وممارساتهم.

2 - الأسباب والعوامل السياسية

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة استجابات المبحوثين للفقرات المتعلقة بالمجال السياسي، مرتبة تنازلياً بحسب تأثير السبب أو العامل

الرقم في الاستبيان	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة تأثير السبب
24	تراجع إسرائيل عن الاتفاقات الموقعة مع م.ت.ف.	4.18	83.52	كبيرة جداً
18	انعدام الأفق السياسي وما صاحب ذلك من فوضى سياسية	4.16	83.15	كبيرة جداً
22	تركيز قيادة الحركة على بنية السلطة أكثر من تركيزها على بنية الحركة	4.11	82.22	كبيرة جداً
17	ربط مستقبل الحركة بمستقبل السلطة وعدم الفصل بينهما	4.08	81.67	كبيرة جداً
25	فشل المفاوضات في تحقيق حلم الدولة الفلسطينية المستقلة	3.99	79.81	كبيرة
19	عجز الحركة عن إعادة صوغ برنامجها السياسي وفق المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية	3.68	73.52	كبيرة
20	غياب الأسس والقواعد الواضحة للخطاب السياسي للحركة	3.68	73.52	كبيرة
23	اعتماد التفاوض استراتيجياً للوصول إلى الدولة الفلسطينية	3.51	70.19	كبيرة
21	عدم التمسك بالثوابت الوطنية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني	2.83	56.67	قليلة
	الدرجة الكلية للأسباب والعوامل السياسية	3.83	76.65	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (2) أن تراجع إسرائيل عن الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، وعدم تنفيذها هذه الاتفاقات التي كانت ستقود إلى حلم الدولة الفلسطينية المستقلة، وتركيز الحركة على بنية السلطة أكثر من تركيزها على بنية الحركة، ورهانها بشكل كبير على المفاوضات كاستراتيجية لتحقيق الأهداف، وفشل هذا الرهان ولو مرحلياً، أمور كلها أربكت الحركة، وأخرجتها أمام جماهيرها وشعبها، وجعلتها غير قادرة على إعادة صوغ خطابها السياسي بسبب محدودية الأفق السياسي خلال أعوام انتفاضة الأقصى. ومع ذلك، لوحظ أن المجال السياسي جاء في المرتبة الثالثة كمجال ذي تأثير في تراجع دور الحركة ومكانتها، مع التأكيد أن النتائج أشارت إلى أن حركة "فتح" تمسكت بالثوابت الوطنية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي جاء تأثير هذا السبب قليلاً في تراجع دور "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية.

3- الأسباب والعوامل المتعلقة بالممارسة والسلوك

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة استجابات المبحوثين للفقرات المتعلقة بمجال الممارسة والسلوك، مرتبة تنازلياً بحسب درجة تأثير السبب أو العامل

الرقم في الاستبيان	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة تأثير السبب
34	اقتصار العمل التنظيمي على فئات وشرائح محددة داخل المناطق التنظيمية	4.69	93.7	كبيرة جداً

40	انخراط القيادات العليا في "فتح" في أجهزة السلطة المدنية والأمنية وتهميش العمل التنظيمي	4.44	88.8	كبيرة جداً
29	حالة الفوضى والفلتان الأمني التي عاشها المجتمع الفلسطيني التي أُلصقت بحركة "فتح"	4.44	88.8	كبيرة جداً
28	عدم جدية القيادة في إعادة بناء الحركة	4.44	88.7	كبيرة جداً
35	احتكار البعض للمناصب العليا داخل الحركة لفترات زمنية طويلة	4.43	88.5	كبيرة جداً
30	تجسير الهيئات الحركية لخدمة المصالح الشخصية والفئوية	4.41	88.1	كبيرة جداً
26	الصراع داخل الأطر القيادية للحركة	4.31	86.3	كبيرة جداً
39	ظهور سياسة الاستحواذ والإقصاء وعدم ترسيخ مبدأ المشاركة الواسعة	4.29	85.7	كبيرة جداً
33	تفشي ظاهرة العزلة وتهميش الذات لبعض الكوادر الفتاوية	4.28	85.5	كبيرة جداً
36	عدم اعتماد المشاركة الواسعة أساساً لتفعيل كافة أبناء الحركة	4.23	84.6	كبيرة جداً
38	غلبة المصلحة الشخصية والنزعات الفردية على القائمين على الحركة	4.15	82.9	كبيرة جداً
37	تغليب المصالح الفئوية والعائلية	4.09	81.8	كبيرة جداً
27	الصراع داخل الأطر القاعدية للحركة	4.06	81.1	كبيرة جداً
32	استشراء حالة الفساد داخل الحركة	3.96	79.2	كبيرة
31	استشراء حالة الفساد في مؤسسات السلطة التي يشغلها موظفون فتحاويون	3.86	77.2	كبيرة
	الدرجة الكلية للأسباب والعوامل التي تتعلق بالممارسة والسلوك	4.27	85.4	كبيرة جداً

استخلص فريق البحث مما تقدم أن أكثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالممارسة والسلوك تأثيراً في تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية، هي تلك المتعلقة باقتصار العمل التنظيمي على فئات وشرائح محددة داخل المناطق التنظيمية، وأيضاً انخراط القيادات العليا في "فتح" في أجهزة السلطة المدنية والأمنية، وتهميش العمل التنظيمي، وحالة الفوضى والفلتان الأمني التي عاشها المجتمع الفلسطيني والتي أُلصقت بحركة "فتح"، وعدم جدية القيادة في إعادة بناء الحركة، واحتكار البعض للمناصب العليا داخل الحركة لفترات زمنية طويلة.

ويعزو فريق البحث ذلك إلى أنه في الوقت الذي كان لا بد فيه للمؤسسة الفتاوية من توجيه طاقات وكفاءات خيرة أبنائها إلى العمل التنظيمي الفتاوي، من أجل الحفاظ على تماسك الحركة واستمرارها، فإن قيادة الحركة آثرت توجيه هذه الطاقات والكفاءات نحو بناء مؤسسات السلطة الوطنية الناشئة، وخصوصاً أن مشروع السلطة هو مشروع فتاوي، ظناً منها أن نجاح مؤسسات السلطة هو نجاح طبيعي للحركة، فأهملت المؤسسة التنظيمية لمصلحة مؤسسات السلطة، الأمر الذي أفقد التنظيم أكثر أبنائه خبرة وكفاءة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تأثير حالة الفوضى والفلتان الأمني والسلوك غير المنضبط الذي أُلصق في كثير من الأحيان - وعن قصد - بعناصر من حركة "فتح"، الأمر الذي أدى إلى تغييب واحدة من أهم الحاجات الإنسانية الأساسية للمجتمع وهي الحاجة إلى الشعور بالأمن.

4- ترتيب المجالات

جدول (4)

ترتيب المجالات والعوامل التي أدت إلى تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة تأثير الأسباب والعوامل
1	مجال الأسباب والعوامل التي تتعلق بالبنية التنظيمية للحركة	4.39	87.75	كبيرة جداً
2	مجال الأسباب والعوامل التي تتعلق بالممارسة والسلوك	4.27	85.43	كبيرة جداً
3	مجال الأسباب والعوامل السياسية	3.83	76.65	كبيرة
	الدرجة الكلية للأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية	4.16	83.28	كبيرة جداً

يتضح من خلال الجدول (4) ما يلي:

- 1- إن الدرجة الكلية لتأثير الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية، فيما يتعلق بالمجالات جميعها، كانت كبيرة جداً، إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المفحوصين للفقرات كلها، وفي جميع المجالات، 83.28٪.
- 2- إن ترتيب المجالات تبعاً لدرجة تأثير الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور حركة "فتح" ومكانتها في الساحة الفلسطينية جاء على النحو الآتي:
المرتبة الأولى: مجال الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنية التنظيمية للحركة.
المرتبة الثانية: مجال الأسباب والعوامل المتعلقة بالممارسة والسلوك.
المرتبة الثالثة: مجال الأسباب والعوامل السياسية.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

أولاً: في مجال البنية التنظيمية للحركة

- 1- إعادة بناء الحركة وأطرها ومؤسساتها وكوادرها على أسس عصرية، وبما ينسجم مع البنى التنظيمية الحديثة كي تحتل الحركة مكانها بين التنظيمات والحركات العالمية.
- 2- الانطلاق من أن العمل الفتاوي هو عمل مؤسسي حركي بعيد عن الارتجالية والنزعات الشخصية والفردية، ويسير ضمن خطط وبرامج واضحة ومحددة، وبوصلته المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.
- 3- استحداث الهيئات واللجان اللازمة والمتخصصة على قاعدة الكفاءة والخبرة المهنية والتنظيمية، وتوزيع المهام لإشراك أكبر عدد ممكن من الكادر المؤهل، وعدم احتكار المناصب، واعتماد المشاركة الواسعة أساساً لتفعيل أبناء الحركة جميعهم، والابتعاد عن سياسة الاستحواذ والإقصاء وترسيخ مبدأ المشاركة الواسعة.
- 4- تفعيل نظام المحاسبة والمساءلة والشفافية داخل الحركة على أساس معيار الالتزام بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وصولاً إلى "فتح" جاذبة لجماهيرها وليست طاردة لهم.
- 5- التركيز على العضوية وتحديد شروطها وواجباتها وحقوقها بكل ما يتضمنه ذلك من نظام للمحاسبة والمساءلة وإيقاع العقوبات من خلال مؤسسات قضائية حركية، ومتابعة النشء الجديد من خلال مؤسسات التنشئة الحركية التي تعمل على إعداد الأجيال وتربيتها تربية وطنية فتاوية، ووضع البرامج والأنشطة المتعددة والمتنوعة والمتكاملة التي تساهم في بناء شخصية وطنية فلسطينية فتاوية مؤمنة بمبادئ الحركة وأهدافها وممثلة لآمال وتطلعات شعبها العربي الفلسطيني.
- 6- بناء مؤسسات خدمية فتاوية مستقلة عن مؤسسات السلطة، مع التركيز على المؤسسات التعليمية الخاصة لجميع المراحل التعليمية، وبناء مؤسسات صحية تعنى بأبناء الحركة وعائلاتهم، ومؤسسات خدمية للأسرى

والجرحى وعائلات الشهداء بحيث تكون مؤسسات ذات خدمات مميزة ويعمل فيها طاقم فتحاوي مؤهل ليقدم خدمات ذات مستوى عالٍ.

7 – العمل التنظيمي الفتحاوي عمل موجه إلى شرائح المجتمع وفئاته كلها بمختلف تصنيفاتها الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: في المجال السياسي

- 1 – تقويم التجربة السابقة للسلطة الفلسطينية وانعكاساتها على الشعب الفلسطيني عامة، وعلى أوضاع الحركة خاصة، واستخلاص النتائج وأخذ الدروس والعبر من تلك التجربة.
- 2 – تحديد أسس وقواعد واضحة لخطاب الحركة السياسي ضمن رؤيا سياسية عميقة وشاملة مستندة إلى التجربة السابقة وما اكبها من تغيرات، وذلك على قاعدة التمسك بالثوابت الوطنية والحقوق المشروعة، وبما يتماشى وقرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي كحدود دنيا.
- ثالثاً: على مستوى السلوك والممارسة
- 1 – العمل على استنهاض الكادر الوطني المؤهل ليأخذ مكانه ودوره الطبيعي في قيادة الحركة.
- 2 – تصحيح مظاهر الخلل جميعها داخل الحركة، ووقف حالة التدهور والانهايار التي تعيشها، ووقف نزيف الهجرة لكوادرها، ومعالجة محاولات العزلة وتهميش الذات لبعض هذه الكوادر.
- 3 – نبذ مظاهر الفلتان والتبرء منه، ومحاربة السلوكيات المسيئة كلها، واعتبارها خارجة عن قيم شعبنا وأخلاقه، ومكافحة مظاهر الفساد، ومحاكمة المتورطين الذين يحاولون تدمير المنظومة القيمية للشعب الفلسطيني. ■

المراجع

بالعربية

- الحسن، إحسان محمد. "علم الاجتماع السياسي". الموصل: مطبعة التعليم العالي، 1984.
- زايد، أحمد. "مقدمة في علم الاجتماع السياسي". القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2001.
- ———. "النخب السياسية والاجتماعية: مدخل نظري". القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
- عودة، أحمد سليمان وفتحي حسن ملكاوي. "أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية". إربد: مكتبة الكتاني، 1992.
- مارشال، جوردن. "موسوعة علم الاجتماع". ترجمة محمد الجوهري وآخرين. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

بالأجنبية

- Aczel, G. Conflict, Society and Revolution. Budapest: Academy Press, 1995.
- Mills, C. Wright. Power Elite. England: A Pelican Book Middle Sex, 1987.
- Pareto, V. Mind and Society. New York: Harcourt Brace, 1985.

(*) عماد اشتية: مدير برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية ● حسني عوض: مشرف أكاديمي في برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية [?] ● فخري دويكات: مساعد مدير منطقة نابلس للشؤون الإدارية/جامعة القدس المفتوحة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx